د. جاسم العلي *: اسباب ومعالجة تذبذب سعر الصرف في العراق

تتفاعل أزمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار هذه الأيام كنتيجة لعوامل واختلالات اقتصادية وإدارية متعددة والتي كان من المفروض أن يتم التعامل معها استباقيا لتجنب هذا التذبذب الحاصل في سعر الصرف وما يسببه من تبعات و تأثير مباشر على أسعار السلع والخدمات الضرورية والتي تنعكس سلبا على المستوى المعيشي للمواطن وخاصة ذوي الدخل الواطئ

في هذه الورقة نحاول تسليط الضوء على الأسباب التي قد تجعل من هكذا ظاهرة تتكرر وخاصة في السوق الموازي او غير الرسمي والذي له تأثير مباشر على أسعار السلع الأساسية نتيجة الإهمال الكامل لتطوير وتنمية القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المحلية : كالزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى بدلا من الاعتماد المفرط على الاستيراد لتوفير الحاجات الأساسية للمواطن وما يترتب عليه من زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الدولار)

يمكن تصنيف أسباب حالة عدم ثبات سعر الصرف إلى ما يلي

1- أسباب خارجية تتمثل

ا-سيطرة الولايات المتحدة على إيرادات مبيعات النفط الخام العراقي وتحكمها بكمية الدولارات التي تحولها للدولة العراقية

إن الطريقة التي يتم الحصول على الإيرادات النفطية (والتي دائما تكون بالدولار الأميركي) هي ان تودع بحساب الحكومة العراقية لدى بنك الاحتياطي الأميركي. كان هذا في البداية لأسباب تتعلق بتسديد ديون العراق المتراكمة بسبب تصرفات النظام السابق ولكن هذا الأسلوب استمر الى ما بعد زوال الأسباب مما يحد من حرية الدولة من التصرف بأموالها من جهة, ويمكن الولايات المتحدة من استخدام هذه الحالة كوسيلة ضغط لتمرير ما تراه مناسب ويتماشى مع مصالحها التكتيكية أو الاستراتيجية من جهة ثانية.
وهذا ما حصل حين أخذت بالتباطؤ في تزويد الدولار للبنك المركزي العراقي.
طبعا ما كان هذا ليحدث لولا غياب الحس الاستراتيجي لإدارة الأموال العراقية من ناحية وظاهرة الفوضى السائدة في عملية التداول النقدي والتحويلات (مما سنتطرق إليه لاحقا) والذي استندت عليه للولايات

المتحدة عند قيامها بهذا الإجراء علما بان هذا التبرير غير منطقي فالوضع الحالي لم يتغير عما هو عليه في العشرين سنة السابقة

ب- الوضع المالي والاقتصادي لبعض الدول الرئيسية التي يتعامل معها في عملية الاستيراد للسلع الاستهلاكية. شركاء العراق الرئيسين في هذا النشاط هما إيران وتركيا وبعض دول الجوار حيث تجاوز حجم الاستيراد منهما ثلاثون مليار دولار سنويا بالإضافة إلى ذلك تشجع هذه الدول وغيرها في المنطقة على الاستثمار العقاري والخدمي مما أدى الى تسرب كميات كبيرة من الأموال لهذه الدول دون مقابل يذكر لصالح الميزان التجاري للعراق.

بالإضافة الى ذلك ان سهولة الحصول على الدولار وعدم كفاءة الرقابة والسيطرة على حركة الأموال في البنوك الأهلية ومحلات الصرافة والفوضى السائدة في عملية التحويل لأسباب شرعية أو غير شرعية قد ساعد على تفاقم الأوضاع.

2-الأسباب الداخلية

ا- اهمال القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة والاعتماد الكلي على الاستيراد لتوفير الحاجات الأساسية

ب- الفوضى الحاصلة في إدارة الاستيراد وسهولة جلب البضائع دون اتباع للإجراءات الاصولية في هذا المجال والتي تحقق الشفافية وتضمن سلامة الإجراءات

ج- مزاد العملة هذا شجع بعض المتربصين من تطوير أساليب التحايل والالتفاف من أجل الحصول على الدولار وذلك اما للربح السريع او للتهريب خارج العراق

د- التوالد المضطرد للبنوك ومؤسسات الصرافة والتي اغلبها من الناحية الوظيفية لا ترقى لهذا المستوى، حيث يقتصر نشاطها على تحويل العملة التي تحصل عليها وتحقيق الأرباح من فارق السعر

هـ- دولرة الاقتصاد: يتفاجأ المراقب من تفشي قبول الدولار في الاسواق العراقية ففي اقليم كردستان يكاد أن يكون العملة الرسمية أما في باقي أنحاء العراق الأخرى فكثير من التعاملات تتم تسويتها بالدولار مما أدى إلى تولد حالة من الحساسية في السوق العراقي حول كمية الدولارات التي يطرحها البنك المركزي مما يؤثر على سعر الصرف في السوق الموازي.

هذه نبذه مختصرة على بعض مجريات الأمور والمسببات التي أدت وتؤدي الى عدم ثبات سعر الصرف وقد كان بإمكان الحكومات المتعاقبة اتباع سياسات استباقية في المجالات الاقتصادية والمالية لتجنب هذا الخلل وعلى النحو التالي:

1- التعامل مع الدول المستوردة للنفط الخام
إن غالبية كميات النفط العراقي المصدر هي الى دول ليس الدولار هو عملتها الرسمية وعلى هذا الأساس يمكن الاتفاق مع هذه الدول بتسديد التزاماتها بعملتها الوطنية أو بالدينار العراقي (وهذا أفضل لكونه يعزز من مركز الدينار العراقي في الأسواق العالمية) وبكلا الحالتين يستطيع العراق من تحاشي أي اختناقات في عرض العملات الأجنبية وتنويع الاحتياطي النقدي للدولة

2- التعامل مع الدول المصدرة للعراق:
إن توافر العملات المتنوع هذا يمكن استخدامها لسداد الالتزامات المالية المترتبة نتيجة الاستيراد دون حصرها بعملة معينة ويمكن أيضا الدخول في اتفاقيات مع الدول ذات العلاقة باستخدام العملات المحلية في التبادل التجاري البيني كما يحصل الآن بين كثير من الدول

3- تنظيم عملية الاستيراد: لقد كان النظام السائد في العراق هو ان يتم الاستيراد من خلال منح إجازات استيراد وفق التصنيف الرسمي لفئات رجال الأعمال والمؤسسات التجارية وعلى هذا الاساس يتم تحديد المبلغ السنوي لكل مستورد. أما عملية الاستيراد فإنها تتم وفق آلية محكمة وشفافة من خلال فتح اعتماد مستندي لدى البنك المحلي والذي يقوم بتحويلها لحساب الجهة المصدرة عن طريق البنك المراسل والذي لا يقوم بدفع المبالغ للمصدر إلا بعد التأكد من شحن البضائع وتقديم المستندات الضرورية. أما الأفراد الذين يتعاملون خارج هذا الإطار تنطبق عليهم صفة التهريب
ان اتباع هذا الأسلوب يحقق هدفين رئيسين: الأول هو معرفة ما يلزم السوق من كمية ونوعية المواد والسلع التي يكون البلد بحاجة إليها والتي لا تؤثر على نمو و مزاحمة القطاعات الإنتاجية المحلية والثاني هو كبح جماح فوضى الاستيراد مما يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية ويؤدي إلى تذبذب سعر الصرف .

4-مراقبة البنوك الأهلية ومحلات الصرافة: أن التكاثر الغير مسبوق لعدد البنوك في العراق قد ساهم الى حد ما في عدم ثبات سعر الصرف، خاصة أن نشاطات البنوك العاملة لا ترقى إلى النشاطات الوظيفية المتعارف عليها بل تقتصر نشاطاتها على بيع وشراء العملات وتحقيق الأرباح من فرق الأسعار وكذلك العمولات التي تحصل عليها لقاء خدمات التحويل للخارج وبذلك يتم تسهيل تسرب الأموال إلى خارج البلد وهذا ينطبق ايضا على محلات الصرافة وعليه لابد للبنك المركزي من إعادة النظر في الإجازات

الممنوحة لهذه البنوك وجوب التأكد من التزامها بالنشاطات والمواصفات والنظم المتعارف عليها قبل أن تمنح الإجازة.

5- تنويع إيداعات العراق في الخارج: إن حصر إيداع الإيرادات المتراكمة للعراق لدى البنك الاحتياطي الأمريكي لابد أن يحد من حرية الدولة من التصرف بأموالها من ناحية وزيادة المخاطر على قيمتها من ناحية ثانية وعليه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة وهي إما ان يتم الايداع لدى عدة جهات خارجيه رصينة او اشتراط تحويل مستحقات العراق على الدول الأخرى مباشرة إلى البنك المركزي العراقي كما هي الحال في الدول الأخرى

6-مزاد العملة المعمول به من قبل البنك المركزي العراقي: لقد كان الهدف لاتباع هذا الأسلوب بعد الاحتلال هو توفير السيولة النقدية ولكن الاستمرار به كل هذه المدة ادى الى تطوير بعض الجهات لأساليب وطرق الالتفاف والتحايل مما مكنها من تهريب العملة إلى خارج البلد والدليل هو قيمة المواد والسلع المستوردة تقل كثيرا عما حول من الأموال المستحصلة لاستيرادها. اما موضوع السيولة النقدية فهناك طرق وتدابير بإمكان البنك المركزي أن يقوم بها لتحقيق الانسيابية لدورة النقد المطلوبة مع ضمان الحد من أساليب الفساد وغسيل الأموال

هذه المقترحات لو توفرت الإرادة لتطبيقها واتباعها ستساعد بلا شك على ثبات سعر الصرف ولكن على ما يبدو أن هناك عوامل ومعوقات قد تقف حائلا دون تحقيقها أو تحد من فاعليتها منها.

-هيمنة دول خارجية على القرار الاستراتيجي العراقي وعدم قدرة الدبلوماسية العراقية التعامل معها بطريقة فعالة تخدم مصلحة العراق

- شيوع افة الفساد في مفاصل الدولة المختلفة وعلى كافة المستويات مما يجعل من الصعوبة في انجاح اي خطط إصلاحية
- قص الكوادر الكفؤة ذات الشعور العالي بالمسؤولية والتي تقدم مصالح المواطنين على مصلحتها الخاصة مما يؤدي إلى عدم النهوض وايجاد الحلول الجذرية

- أن أي بلد لا يستهلك مما ينتج سيكون عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية مما يحد من فاعلية ما ذكر أعلاه من مقترحات وعليه يجب تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية وعدم الاعتماد الكلي على واردات مبيعات النفط الخام كمصدر وحيد في تمويل النشاطات المختلفة.

(*) باحث اقتصادي أكاديمي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 18 شباط 2023